قطر: تصفية نهائية بين شركات قطرية ومستثمرين بدول الحصار

الخميس 13 يوليو 2017 03:07 م

كل يوم يتكشف وجه جديد لأزمة محاصرة قطر، يدل على أن دول الحصار أعماها الفجور في الخصومة حتى عن مراعاة مصالح مواطنيها الذين يملكون استثمارات فى قطر بموجب امتيازات "المواطنة الخليجية" التى ظل مجلس التعاون الخليجى يدعو الى تكريسها خلال 36 سنة من عمره (تأسس عام 1981)، وذلك من خلال اتفاقات تتيح للمواطن الخليجى حق التملك العقارى والاستثمارى فى أى دول عضوة بالمجلس دون قيد أو شرط مثله مثل المواطن الاصيل فى الدولة المعنية

مايحدث الآن هو ان كل انجازات مجلس التعاون وأحلام مواطنيه فى الوصول الى السوق الخليجية المشتركة ، والتعامل بعملة موحدة ، أصبح على المحك الآن، وفى مهب الاهواء السياسية الرامية الى مصادرة سيادة الدول الاعضاء ورهن مصيرها بيد دولة واحدة او تكتل من ثلاث دول ، بالمخالفة للنظام الاساسى لمجلس التعاون الخليجى الذى لم يشر فى أى من بنوده الى تذويب سيادة الدول الست الاعضاء ، وجعلها فى يد دولة واحدة

الشركات الخليجية المشتركة

الشركات الخليجية المشتركة التي تمت إقامتها في إطار مجلس التعاون، تعاني عرقلة الكثير من أنشطتها، بسبب حصار قطر، مما يجعلها أمام مصير مجهول ، فرغم ان الدوحة لم تعامل مواطنى دول الحصار بالمثل الا ان اجراءات الحصار تتطلب عودة مواطنى دول الحصار الى بلدانهم ، دون اعتبار لمصالحهم الاقتصادية والتجارية فى قطر ، وحسب احدث الاحصاءات فهناك 2222 شركة فى قطر مملوكة لمواطنى دول الحصار نصفها تقريبا مشترك مع مواطنين قطريين

هذا يعنى ان المناخ العام فى الخليج اصبح الآن طاردًا للاستثمارات ، مع تقييد حركة البضائع والافراد من والى الدول الاعضاء بمجلس التعاون مما يلقى بظلال قاتمة على مستقبل المنطقة برمتها فى جذب الاستثمارات الاجنبية والمحافظة على الموجود منها الآن على الارض ، ويمكننا القول ان الجميع خاسر وليس هناك رابح فى الازمة المفتعلة مع قطر

احصائية بالشركات الخليجية في قطر

يبلغ عدد الشركات العاملة فى السوق القطرى ومملوكة لمواطنى دول الحصار حوالى 2222 شركة حسب بيانات السجل التجارى فى قطر ، منها 315 شركة سعودية تعمل بالسوق القطرية بملكية كاملة للجانب السعودي برؤوس أموال تبلغ 1.234 بليون ريال . بالاضافة الى 303 شركات مشتركة برأس مال (قطري - سعودي) مشترك يبلغ 1.252 بليون ريال ويبلغ اجمالى الشركات السعودية سواء كانت مملوكة بالكامل لمستثمرين سعوديين او مشتركة مع قطريين حوالى 618 شركة ، يبلغ اجمالى رأس مالها 2.486 بليون ريال

ووصل اجمالى عدد الشركات الاماراتية العاملة فى قطر الى 1074 (بينها شركات اماراتية 100% واخرى مشتركة مع قطريين) . كما توجد 4200 شركة قطرية عاملة في دولة الامارات (بينها شركات قطرية 100% واخرى مشتركة مع اماراتيين).

وتتواجد فى السوق القطرى 250 شركة بحرينية برأسمال بحرينى 100% يبلغ 185 مليون ريال . بالاضافة الى 280 شركة قطرية - بحرينية مشتركة برأسمال 831 مليون ريال

ويصل مجموع الشركات البحرينية العاملة فى قطر سواء كانت بملكية كاملة للبحرينيين او مشتركة مع قطريين نحو 530 شركة برأسمال 1,016 مليار ريال

يذكر ان الاحصائيات تم استيفاؤها من السجل التجاري بوزارة الاقتصاد والتجارة وغرفة تجارة وصناعة قطر

تصفية نهائية

أعلنت مصادر في مكاتب تدقيق عالمية تعمل في الدوحة في تصريح لـ الشرق عن تلقيها طلبات باجراء تصفية نهائية لشركات مشتركة بين مواطنين قطريين ومستثمرين فى دول الحصار ومعظم طلبات التصفية لشركات بحرينية مع مواطنين قطريين

ويقصد بالتصفية مجموعة العمليات التي تهدف إلى إنهاء أعمال الشركة وتسوية كافة حقوقها وديونها لتحديد الصافي من أموالها لقسمته بين الشركاء

والأصل ان تتم أعمال التصفية طبقا لما هو منصوص عليه في عقد الشركة ، واذا خلا العقد من أحكام التصفية ، وجب عندها اتباع الأحكام الواردة في نظام الشركات

ويتمتع المصفي بسلطات يحددها عقد الشركة أو قرار تعيينه ، وتكون جميع أعماله وتصرفاته صحيحة وملزمة للشركة طالما أنها في حدود السلطات الممنوحة له